الأمم المتحدة

A/66/L.41/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
19 March 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٦٣ (ب) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

الجزائر*: مشروع قرار

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[1] وقرارها ٩٢/٥٣ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وقراراتها السنوية اللاحقة، ومنها القرارات ٢٢٣/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٣٠/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٧٥/٦٢ المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٣٠٤/٦٣ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٥٢/٦٤ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ و ٢٧٨/٦٥ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، وكذلك قراراتها ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٨٤/٦٥

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/56/45).

170712 120712 12-41390 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا و ٢١٣/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٣١٠/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ٢٧٤/٦٥ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي،

وإذ تشير أيضا، في هذا السياق، إلى قرارات مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ المتعلق بالسلام والأمن في أفريقيا، و ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، و ١٣٦٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ المتعلق بدور المجلس في منع نشوب النزاعات المسلحة، و ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ و ١٩٩٨ (٢٠١١) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، و ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ المتعلق بتعزيز فعالية دور المجلس في منع نشوب النزاعات، لا سيما في أفريقيا، و ١٦٣١ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٢٠٣٣ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ المتعلقين بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢] التي أعاد فيها قادة العالم تأكيد التزامهم بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية الذي عقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٣]،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[٤]،

---

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) انظر القرار ١/٦٣.

(٤) انظر القرار ١/٦٥.

وإذ تسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة يعزز كل منها الآخر،

وإذ تؤكد أن المسؤولية عن السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وعلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان الأفريقية، وتسلم في الوقت نفسه بالحاجة إلى دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة، مع مراعاة المسؤوليات المنوطة بالأمم المتحدة في هذا الصدد، وفقا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تسلم بوجه خاص بأهمية تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على معالجة أسباب النزاع في أفريقيا،

وإذ تلاحظ أن الأوضاع اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة لم تتوطد بعد في جميع أنحاء أفريقيا، على الرغم من الاتجاهات الإيجابية نحو إحلال سلام دائم في القارة وإحراز التقدم في هذا الشأن، وأنه توجد نتيجة لذلك ضرورة ملحّة لمواصلة تنمية القدرات البشرية والمؤسسية في أفريقيا، وبوجه خاص في البلدان الخارجة من النزاع،

وإذ تعرب في هذا السياق عن القلق لظهور الانقلابات مجددا في بعض البلدان الأفريقية، ولأثرها السلبي في توطيد السلام والتنمية،

وإذ ترحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من أجل تسوية النزاعات والنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والنظام الدستوري في أفريقيا،

وإذ تلاحظ أنه يمكن الاستفادة في منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام من الجهود المنسقة المطردة المتكاملة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعزيز التلاحم بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية بدعم دولي لمعالجة ما يترتب على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية بجميع جوانبه من آثار سلبية في السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، وإذ تدين الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية الذي يؤجج النزاعات المسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،

وإذ تسلم بأن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة نزاع وما بعد النزاع يقتضي من الحكومات الوطنية والشركاء الدوليين مواصلة وضع نهج منسقة مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات ومواجهة التحديات التي تواجه تلك البلدان على صعيد بناء السلام،

وإذ تؤكد مجددا في هذا الصدد أهمية لجنة بناء السلام بوصفها آلية مكرسة للقيام، في إطار ولايتها وبطريقة متكاملة، بتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من النزاع تحقيقا للانتعاش وإعادة الإدماج والتعمير وبمساعدة هذه البلدان على إرساء أسس السلام والتنمية المستدامة، مع أخذ مبدأ تولي السلطات الوطنية زمام الأمور في الاعتبار،

وإذ ترحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بهدف تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما في مجالات السلام والأمن والشؤون السياسية والإنسانية، وإذ تعيد تأكيد ضرورة كفالة التنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية المشاركة في تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات التي تبذل جهودا بالغة الأهمية في هذا الصدد، وبخاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وكفالة زيادة الفعالية من حيث التكلفة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥] عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره[٦] عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وترحب بالتقدم المحرز من قبل البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية، وتدعو إلى بذل جهود مكثفة واتباع نهج منسق في ما بين الحكومات الوطنية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء من أجل مواجهة التحديات التي لا تزال ماثلة وإحراز مزيد من التقدم في تحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات؛

٢ - **ترحب** بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من أجل تعزيز قدرتها في مجال حفظ السلام واضطلاعها بدور قيادي في عمليات حفظ السلام في القارة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة، من خلال مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبالجهود المتواصلة من

---

(٥) A/66/214-S/2011/476.

(٦) A/52/871-S/1998/318.

أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر على نطاق القارة وتطوير القدرة على الاستجابة، من قبيل القوة الاحتياطية الأفريقية، وتعزيز قدرات الوساطة بطرق منها الاستعانة بفريق الحكماء؛

٣ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء دعم آليات وعمليات توطيد السلام، بما فيها فريق الحكماء وإطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع والنظام القاري للإنذار المبكر، بما في ذلك مكوناته دون الإقليمية، وبدء تشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية؛

٤ - **تهيب** بالدول الأعضاء مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، بناء على طلبها، في تحقيق انتقال سلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، وتقديم الدعم لهيئات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها لجنة بناء السلام؛

٥ - **تؤكد** أهمية تهيئة بيئة مؤاتية للمصالحة الوطنية والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الخارجة من النزاع؛

٦ - **تدعو** الأمم المتحدة والجهات المانحة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل دعم الجهود المتواصلة على الصعيد الإقليمي الرامية إلى بناء القدرة الأفريقية على الوساطة والتفاوض؛

٧ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء دعم الاتحاد الأفريقي في ما يبذله من جهود لإدماج التدريب على القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة والطفل، إدماجا فعالا في تدريب الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين التابعين للوحدات الاحتياطية الوطنية من الناحيتين التنفيذية والتكتيكية على نحو ما تنص عليه المادة ١٣ من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي[٧]؛

٨ - **تعترف** بضرورة أن تركز الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي لمنع نشوب النزاعات وتوطيد السلام في أفريقيا على تحقيق التنمية المستدامة فيها وبناء القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان والمنظمات الأفريقية، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية المحددة على الصعيد القاري؛

(٧) يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: www.africa-union.org.

٩ - **تشير** إلى توقيع الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦[٨] وإلى الجهود المتواصلة المبذولة في هذا الصدد، وتلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام بشأن استعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي[٩]، وتؤكد أهمية التعجيل بتنفيذ هذا البرنامج، وبخاصة بدء تشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية، وتحث جميع الجهات المعنية على دعم تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات بجميع جوانبه تنفيذا تاما، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

١٠ - **تؤكد** الأهمية البالغة لاتباع نهج إقليمي في منع نشوب النزاعات، وبخاصة في ما يتعلق بالمسائل العابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبرامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، ومنع استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بالسلع الأساسية ذات القيمة العالية بشكل غير مشروع والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وتشدد في هذا الصدد على الدور الأساسي للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في التصدي لهذه المسائل؛

١١ - **تلاحظ مع القلق** أن أعمال العنف المرتكبة ضد المرأة والطفل تتواصل وكثيرا ما تزيد وتيرتها حتى في المراحل النهائية للنزاعات المسلحة، وتحث على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية المتصلة بحماية النساء والأطفال في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع في أفريقيا وبتقديم المساعدة لهم، وتلاحظ القرارات ذات الصلة التي اتخذها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتشجع الكيانات المشاركة في مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وغيرها من الجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع في أفريقيا؛

١٢ - **تلاحظ أيضا مع القلق** المحنة الشديدة التي يعيشها الأطفال في حالات النزاع في أفريقيا، وبخاصة ظاهرة الأطفال الجنود، والانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكبة في حق الأطفال، وتؤكد ضرورة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وإسداء المشورة لهم وتأهيلهم وتعليمهم بعد انتهاء النزاع، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد؛

---

(٨) A/61/630، المرفق.

(٩) A/65/716 – S/2011/54.

١٣ - **تؤكد** أهمية معالجة البعد الاجتماعي الاقتصادي لبطالة الشباب، وكذلك تسهيل المشاركة المعززة للشباب في عمليات صنع القرار بغية التصدي للتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛

١٤ - **تدعو** إلى تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، بما يتفق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن، وتهيب بالدول الأعضاء القيام في هذا السياق بدعم عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٩/٦٤؛

١٥ - **ترحب** بالجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لكفالة حماية حقوق المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وتشير في هذا الصدد إلى اعتماد البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا[٧] (٢٠٠٣) والإعلان الرسمي المتعلق بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا[٧] (٢٠٠٤) وسياسة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمسائل الجنسانية[٧] (٢٠٠٩) وبدء نفاذها، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بالمسائل الجنسانية والتنمية[١٠] (٢٠٠٨)، وتؤكد أهمية تلك الصكوك بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية في تعزيز دور المرأة في السلام ومنع نشوب النزاعات في القارة، وتحث بقوة الأمم المتحدة وجميع الأطراف على مضاعفة جهودها ودعمها في هذا الصدد؛

١٦ - تحيط علما باتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم[٧] وبإعلان كمبالا المتعلق باللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا[١١]، وتهيب بالدول الأعضاء الأفريقية التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية النظر في القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل كفالة بدء نفاذها وتنفيذها في وقت مبكر؛

١٧ - **تدعو** إلى صون مبدأ حماية اللاجئين في أفريقيا وإيجاد حل لمحنة اللاجئين، بطرق منها دعم الجهود التي ترمي إلى معالجة أسباب تنقل اللاجئين وتحقيق العودة الطوعية الكريمة الآمنة المستدامة لهؤلاء السكان وإعادة إدماجهم، وتهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية الأخرى،

---

(١٠) يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: www.sadc.int.

(١١) يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: www.unhcr.org.

كل ضمن ولايته، أن يتخذ إجراءات ملموسة لتلبية احتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين من الحماية والمساعدة، وأن يساهم بسخاء في المشاريع والبرامج الرامية إلى التخفيف من محنتهم وتيسير الحلول المستدامة للاجئين والمشردين ودعم المجتمعات المحلية الضعيفة التي تأويهم؛

١٨ - **ترحب** بالمبادرات التي تقودها أفريقيا لتعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات، مثل الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم[١٢] والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتشجع على مشاركة المزيد من البلدان الأفريقية في هذه العملية، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء مساعدة البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها المتواصلة الرامية إلى النهوض بالنظام الدستوري وسيادة القانون وتعزيز الحكم الرشيد ومواصلة مكافحة الإفلات من العقاب، وفي إجراء انتخابات حرة ونزيهة شاملة للجميع وشفافة؛

١٩ - **تدرك** دور لجنة بناء السلام في كفالة مراعاة تولي البلدان الخارجة من النزاع زمام عملية بناء السلام على الصعيد الوطني، ووضع الأولويات المحددة وطنيا في صميم الجهود الدولية والإقليمية لبناء السلام بعد انتهاء النزاع في تلك البلدان، وتلاحظ الخطوات الهامة التي اتخذتها اللجنة المتمثلة في العمل مع سيراليون وبوروندي وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، ومع ليبريا وغينيا من خلال بيانات التزامات متبادلة ببناء السلام، وتدعو إلى الالتزام المستمر على الصعيدين الإقليمي والدولي بتنفيذ الاستراتيجيات وبيانات الالتزامات المتبادلة المذكورة؛

٢٠ - **تؤكد** أهمية التصدي بفعالية للتحديات التي ما زالت تعيق تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في القارة، وتشجع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على مساعدة البلدان الأفريقية في التصدي لهذه التحديات بفعالية؛

٢١ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع في جهودها الرامية إلى بناء القدرات الوطنية، بطرق منها الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتوفير مقومات العودة الآمنة للمشردين داخليا وللاجئين والشروع في الاضطلاع بأنشطة مدرّة للدخل، ولا سيما للشباب والنساء، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وتدعو الدول الأعضاء إلى القيام بذلك؛

---

(١٢) يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: www.africa-union.org.

٢٢ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف وكذلك الشركاء الجدد أن يوفوا سريعا بالتزاماتهم وأن يكفلوا التنفيذ الكامل والعاجل للأحكام الواردة في الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية[٣]؛ وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٣]؛

٢٣ - **تؤكد** ضرورة تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة، وتحيط علما في هذا السياق بالإعلان المتعلق بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا، الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٤[٧]، وبتوصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا التي أقرها الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٨ والتي تشمل مجالات بالغة الأهمية مثل الزراعة والأمن الغذائي والتعليم والصحة والبنى الأساسية وتسهيل التجارة والنظام الإحصائي الوطني؛

٢٤ - **تشجع** الحكومات الأفريقية على تعزيز الهياكل والسياسات من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتهيب بالدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تساعد البلدان الأفريقية المعنية، بناء على طلبها، عن طريق تعزيز قدرتها على تصميم هياكلها الوطنية لإدارة الموارد الطبيعية والإيرادات العامة وتحسينها، وتدعو، في هذا الصدد، المجتمع الدولي إلى دعم هذه العملية عن طريق تقديم المساعدة المالية والتقنية المناسبة وعن طريق تجديد التزامه ببذل الجهود من أجل مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لتلك البلدان، طبقا للقانون الدولي؛

٢٥ - **تشير** إلى قرار مجلس الأمن ٢٠٣٣ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وقراراته الأخرى ذات الصلة التي دعا فيها المجلس إلى تعزيز التعاون والاتصالات بين الأمم المتحدة والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، **وتشجع** التنسيق والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجالي الدعوة وحشد دعم المجتمع الدولي للبلدان الأفريقية ولأولويات مؤسساتها القارية والإقليمية؛

٢٦ - **تلاحظ** إنجاز استعراض تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨، وتطلب إلى الأمين العام أن يضع، بالتشاور مع الشركاء المعنيين، مقترحات تتعلق بالسياسة العامة بشأن المسائل المحددة في تقريره؛

---

(١٣) A/57/304، المرفق.

٢٧ - **تشير** إلى الولاية المنوطة بمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الواردة في قرار الجمعية العامة ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وقرارها ٥٧/٣٠٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بشأن السبل الكفيلة بتعزيز فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية بغية ضمان المضي في الأخذ بنهج متسق ومتكامل في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا، بما في ذلك فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ نتائج جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية المتعلقة بأفريقيا؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل رصد التحديات القائمة باستمرار والناشئة التي تواجه توطيد السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، ورصد النهج الذي تأخذ به منظومة الأمم المتحدة والدعم الذي تقدمه، وتقديم تقارير سنوية عن ذلك إلى الجمعية العامة.